

التاريخ : 20/6/2014

محضر جلسته طارئة رقم 7/2014

عقد مجلس محلي عيلبون جلسته الطارئة رقم 7/2014 وذلك يوم الخميس الموافق 19/6/2014 تمام الساعة السابعة مساءً في مقر المجلس المحلي.

الحضور السادة :

- | | | |
|----------------------|---|-----------------|
| 1. جريس مطر | - | رئيس المجلس. |
| 2. جريس زريق | - | القائم بالأعمال |
| 3. أشرف حايك | - | عضو |
| 4. المحامي روني صليح | - | عضو |
| 5. فهمي متى | - | عضو |
| 6. مصلح شواهدى | - | عضو |
| 7. د. سمير صليح | - | عضو |

غياب السادة

- | | | |
|---------------------|---|------|
| 1. فوزي حسن فواز | - | عضو |
| 2. الأنسه عرين خليل | - | عضوه |
| 3. د. جدعون زينه | - | عضو |

كما وحضر الجلسة السادة :

حسام زريق, محاسب المجلس.
د. لؤي زريق, المستشار القضائي للمجلس.

جدول الاعمال :

1. ميزانيه من لجنة التنظيم والبناء فرض تحسن.
2. الإعلان عن إنهاء العمل في ميزانيات غير عاديه.
3. تعيين مسؤول عن قانون حرية الحصول على المعلومات من المجلس المحلي.
4. تعيين لجنة تسمية شوارع القرية.
5. فرض الضريبة العامه للسنة الماليه 2015.

باكتمال النصاب القانوني, أفتتحت الجلسة تمام الساعة السابعة والنصف مساءً.

1. ميزانيه من لجنة التنظيم والبناء فرض تحسن :

رئيس المجلس : استلمنا رسالة من لجنة التنظيم تشير الى منح المجلس مبلغ 258,746 ش.ج .
أقترح تحويل المبلغ الى المشاريع الآتية :

أ) 58,741 ش.ج لإنهاء مشروع المسح الشامل لبيوت القرية الذي بدأنا بإعداده قبل حوالي السنتين.
ب) 200,000 ش.ج لإجراء تصليحات في الشوارع.

قرار : تقرر بالأجماع المصادقه على إقتراح رئيس المجلس والتوجه الى حاكم اللواء للمصادقه على الميزانيه.

2. الإعلان عن إنهاء العمل في ميزانيات غير عاديه :

رئيس المجلس : أطلب من محاسب المجلس المحلي تقديم شرح عن الموضوع.

حسام زريق : هذه المشاريع بدأ العمل بها وإنتهى خلال فترة العشر سنوات الماضيه وحسب التقرير هنالك 51 مشروع انتهى العمل بها موزعه كالاتي :

19 فيه موازنه.

22 يوجد فيه عجز.

9 يوجد فيه مبلغ إضافي.

المجموع الكلي يوجد فائض بمبلغ 8,000 ش.ج.

هذه اول مره يقدم هذا البند لإنهائه في جلسة مجلس وخاصة بعد دخول مراقب جديد من وزارة الداخليه وطلب هذا الطلب. في الماضي لم يُطلب من المجلس المحلي طلب مشابه.

هذه المشاريع تشمل مشروع تنفيذ تصليحات في مركز الطوارئ وقبل يومين استلمنا رسالة من وزارة الداخليه تذكر فيها أن لهذا المشروع تبقى رصيد ميزانيه بمبلغ 23,000 ش.ج. إذا نستلم هذا المبلغ يبقى لدينا مبلغ اضافي لجميع المشاريع حوالي 31,000 ش.ج . طلبت من مهندس المجلس فحص الموضوع مع وزارة الداخليه.

قرار : تقرر بالأجماع المصادقه على إنهاء العمل في المشاريع التي قدمها محاسب المجلس.

3. تعيين مسؤول عن قانون حرية الحصول على المعلومات من المجلس المحلي :

رئيس المجلس : بموجب القانون يتوجب على كل سلطه محليه تعيين مسؤول لقانون الحصول على حرية المعلومات من السلطه المحليه لذلك اقترح بأن يكون سكرتير المجلس هاني سمعان.

د. لؤي زريق : في الفترة الأخيره توجه للمجلس المحلي عدة أشخاص من خارج القرية للحصول على معلومات من المجلس المحلي وبعد فحص الموضوع هنالك قانون خاص بخصوص الحصول على المعلومات ويتوجب على المجلس المحلي تعيين موظف مسؤول عن هذا الموضوع.

قرار : تقرر بالأجماع المصادقه على تعيين سكرتير المجلس السيد هاني سمعان ليكون المسؤول عن الحصول على معلومات من السلطه المحليه.

4. تعيين لجنة تسمية شوارع القرية :

رئيس المجلس : أصدرت سلطة تطوير الجليل نشرة بخصوص تقديم طلبات للحصول على ميزاتيات لتنفيذ مشروع تسمية شوارع القرية.

لقد قدمنا طلب للإنضمام الى هذا المشروع والحصول على ميزانيه خاصه وحسب طلبهم يتوجب على المجلس تعيين لجنة لتسمية شوارع القرية, لذلك اقترح بأن كل عضو مجلس يرى في نفسه إمكانية الإشتراك في هذه اللجنة فلا مانع.

فهمني متى : لأجل الوضع السياسي في القرية والوضع الطائفي أنا أقترح بأن يتم تسمية الشوارع بموجب أرقام وليس أسماء شخصيات دينيه و/او محليه, وذلك لتلاشي الحساسيه في هذا المجال.

قرار : تقرر تعيين لجنة مؤلفه من الساده فهمني متى, مصلح شواهدى, أشرف حايك ود. سمير صليح.

5. فرض الضريبه العامه للسنة الماليه 2015 :

5. فرض الضريبة العامة للسنة الماليه 2015 :

رئيس المجلس : بموجب تعليمات وزارة الداخليه التي وصلتنا مؤخراً يتوجب على المجلس المحلي إتخاذ قرار بفرض الضريبه للسنة الماليه 2015 حتى تاريخ 1/7/2014, وحسب التعليمات نسبة الرفع للسنة القادمه هي 0.75% . أطلب من محاسب المجلس تقديم شرح عن الموضوع.

حسام زريق : بموجب تعليمات وزارة الداخليه الرفع للسنة الماليه 2015 لجميع أنواع الأبنيه كما كان عليه في السنه الماليه 2014. واذا المجلس المحلي يريد ان يرفع اكثر من النسبة المذكوره اعلاه يتوجب عليه اتخاذ قرار لأي نوع من فرض الضرائب وتحويل الطلب الى وزير الداخليه والماليه للمصادقه عليه حتى تاريخ 15/7/2014. الرفع هو بنسبه حتى 7.5% يشمل الرفع الاساسي 0.75% , وحسب التعليمات هنالك بندين لهذا الرفع.

البند الأول يتعلق بالسلطات المحليه الموجوده ضمن خطة الإشفاء - لا ينطبق علينا .

البند الثاني : يتعلق بالسلطات المحليه التي لا يوجد فيها خطة إشفاء. وبموجب البند الثاني يوجد أربع شروط متراكمه للمصادقه على الرفع.

وبموجب الشروط مجلس محلي عيلبون يستوفي ثلاثة شروط أساسيه والشرط الرابع هو من صلاحية وزير الداخليه. لذلك الصلاحيه للمجلس المحلي.

قرار : بعد البحث المطول قرر المجلس المحلي رفع الضريبه بنسبه 6% عن أنواع الأملاك الآتية:
 (1) بنك او فرع بنك
 (2) محطة وقود

إختتمت الجلسة تمام الساعه الثامنه والنصف مساءً.

مسجل المحضر :

هاني سمعان - سكرتير المجلس.

بإحترام ,

جريس مطر
رئيس المجلس